كلمة السيد رودريغو دي راتو فيغاريدو

رئيس المجلس التنفيذي والمدير العام لصندوق النقد الدولي

أمام مجلس محافظي الصندوق في المناقشات السنوية المشتركة، بالاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٠٧

واشنطن العاصمة، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧

١- السيد الرئيس، السادة المحافظون، الضيوف الكرام، إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في هذه الاجتماعات السنوية باسم صندوق النقد الدولي. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا خاصا بصديقي وزميلي بوب زوليك، وأشكره على كلمته الغنية بالدلالات. إن ما قاله بوب ينم بوضوح عن اشتراك الصندوق والبنك في هدف واحد ـ هو خدمة مصالح شعوب بلداننا الأعضاء ـ كما يبين التزامهما معا بالإصلاح.

آفاق الاقتصاد العالمي: انعكاسات الأزمة في أسواق الائتمان

٢- لقد التقينا في العام الماضي فيما أسميته وقتا مليئا بالفرص، ولكننا نلتقي اليوم في وقت يسوده عدم اليقين. فقد مررنا على مدى الشهور القليلة الماضية بزلزال في أسواق الائتمان. وعلى غرار معظم الزلازل، بدا هذا الزلزال بعيدا في أعين الأغلبية، فهو مجرد خبر طالعتهم به الصحف. غير أن مخاطر الهزات التابعة لا تزال موجودة، ولن نشعر بالآثار الكاملة للاضطرابات التي شهدناها إلا بمرور الوقت. إن علينا أن ننظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من الضرر اللاحق وأن نستقي الدروس الممكنة من وراء هذه الأزمة.

٣- والمسألة الجوهرية الآن هي ما إذا كان الاقتصاد العالمي قد بلغ منعطفا حاسما. حتى الآن، يبدو أن النمو سيستمر، وإن كان بوتيرة أبطأ من العامين الماضيين.

- في الاقتصادات المتقدمة، لا تزال المؤسسات والشركات المالية الأساسية محتفظة بقوة ميزانياتها العمومية، وسوق العمل أوضاعها سليمة بوجه عام، وأطر السياسة النقدية تتمتع

بمستوى مرتفع من المصداقية. ولهذه الأسباب، نتوقع تباطؤا في النمو وليس حالة من الركود في الولايات المتحدة الأمريكية، وتباطؤا أقل في الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

- وقد أصبحت الاقتصادات الصاعدة مصدر استقرار في الاقتصاد العالمي ـ وهو أمر لم يكن يخطر على بال قبل بضع سنوات. فالمواطنون في كثير من الاقتصادات الصاعدة يحصدون الآن ثمار العولمة والسياسات السليمة التي اتبعتها حكوماتهم. ولهذه الأسباب، نتوقع أن يظل الأداء جيدا للغاية في معظم الاقتصادات الصاعدة.

- أما البلدان منخفضة الدخل فهي أقل اندماجا في الأسواق المالية العالمية، ولكنها أفادت من الأوضاع الاقتصادية العالمية الداعمة، ومن تحسين السياسات. ونحن نعتقد أن الآفاق المنتظرة لها مواتية أيضا.

٤- ومن ثم فقد تتساءلون عن مصدر عدم اليقين؟ والجواب أنه ناشئ عن مخاطر التطورات المعاكسة التي أصبحت أكبر بكثير مما كانت عليه منذ ستة أشهر. إن اضطرابات أسواق الائتمان ما هي إلا تحذير لكي لا ننظر إلى الأوضاع الاقتصادية المواتية في السنوات الأخيرة على أنها أمر مسلم به. فنحن لا نعلم بعد الآثار الكاملة لهبوط الأسعار في سوق المساكن ومشكلات القروض منخفضة الجودة في في الاقتصاد الأمريكي. وقد يؤدي وقوع اضطرابات أخرى في الأسواق المالية وانخفاضات إضافية في أسعار المساكن إلى هبوط النشاط الاقتصادي العالمي. وإذا هبط النشاط الاقتصادي، فثمة مخاطر أخرى موجودة بالفعل سوف تلوح في الأفق آنذاك بكل وضوح.

- فتحركات أسعار الصرف لا تزال حتى الآن منظمة ومتوافقة مع الأساسيات الاقتصادية. غير أنه من الوارد حدوث هبوط مفاجئ في سعر الدولار بحيث يكون ناشئا عن فقدان الثقة في الأصول المقومة بالدولار أو يكون منشئا لفقدان هذه الثقة. ومن الوارد أيضا أن يؤدي ارتفاع أسعار الصرف في البلدان التي تعتمد نظما مرنة للصرف ـ ومنها منطقة اليورو ـ إلى الإضرار باحتمالات النمو فيها، وأن تزداد في هذه الظروف حدة الضغوط الحمائية.

- وقد تنزلق إلى هوة الأزمة بعض الاقتصادات الصاعدة التي تعتمد على التمويل الخارجي في سد العجوزات الكبيرة في حساباتها الجارية، وذلك إذا اقترن انخفاض الطلب على صادراتها بأوضاع أكثر تقييدا في الأسواق المالية. ومن شأن هذه التطورات أيضا إلحاق مزيد من الضرر بآفاق النمو في البلدان منخفضة الدخل.

- وهناك خطر تعثر البنوك المركزية في مكافحة التضخم الذي استحثه على الارتفاع في بعض البلدان ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية.

٥- كل هذه المخاطر تجعل التحرك صوب تنفيذ السياسات المتفق عليها بالفعل مطلبا أكثر إلحاحا. فعلى الاقتصادات الكبرى أن تدرك أنه لا سبيل إلى تصحيح الاختلالات العالمية عن طريق تحركات أسعار العملات وحسب. عليها أن تتخذ إجراءات مساندة على صعيد السياسات ـ على غرار خارطة الطريق التي تمخضت عنها المشاورات متعددة الأطراف في الصندوق مع مطلع هذا العام. وعلى الشركاء التجاريين الرئيسيين، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، أن يبذلوا جهدا إضافيا لاستكمال محادثات التجارة متعددة الأطراف. وينبغي للاقتصادات الصاعدة المحتمل تعرضها للخطر أن تأخذ أهبة الاستعداد لمواجهة الأزمة إذا شارفت على النزول بها. وعلى صانعي السياسات احترام استقلالية البنوك المركزية ودعم جهودها في التحسب اليقظ لاحتمالات التضخم.

٦- وعلينا أيضا التخطيط للمستقبل. فآثار الأزمة يمكن أن تنتشر من أسواق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي، ومن الأفراد والشركات إلى الحكومات، وإلى مختلف بلدان العالم. ينبغي أن نتحسب لهذه العواقب والآثار المرتدة ونعكسها في استجابات سياساتنا. وقد كانت استجابات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة حتى الآن سريعة ورشيدة. فقد أتاحت السيولة لدعم أداء أسواق الائتمان، وعدلت مواقف سياساتها النقدية وفقا لتغير التوقعات الاقتصادية. وعلى البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة أيضا أن تظل متيقظة، وأن تتأكد من توافر معلومات جيدة لديها بشأن مواصفات المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الكبرى. وينبغي أن تدرك الحكومات في كل البلدان المتضررة أن إيراداتها قد تكون أقل من المتوقع ومن ثم قد تضطر لتعديل ما وضعته

من خطط للإنفاق. وفي نفس الوقت، لا تزال شيخوخة السكان والتغير المناخي الخطير قضيتين باقيتين. وإن استجد فيهما جديد فهو اكتسابهما طابعا أشد إلحاحا.

دروس من الأزمة

٧- وينبغي أيضا أن ننعم النظر في الدروس التي تعلمناها من الأزمة. فنحن نعلم بالفعل أننا ينبغي أن نتجنب تنظيم الأزمات سعيا لمحوها من الوجود؛ فمثل من يسعى لذلك كمثل من يحاول حظر الزلازل. إنما ينبغي معالجة جوانب الضعف التي تكشفت في بنيتنا التحتية. ينبغي أن نتأكد من أن البنية التحتية التنظيمية من الصلابة والبساطة بما يمكنها من تحمل الأزمات في عالم يزداد تأثرا بالعولمة. واسمحوا لي أن أقدم لكم بضعة أمثلة.

- إن أحد أسباب الأزمة في أسواق الائتمان هو أن المستثمرين لم يتخذوا ما يكفي من إجراءات العناية الواجبة. وقد واجهتهم عقبات أيضا في ممارسة العناية الواجبة بسبب الافتقار إلى الشفافية والإفصاح فيما يتصل بمواصفات المخاطر التي تتسم بها أدوات الائتمان المهيكلة الجديدة. ولذلك ينبغي أن نبحث عن أساليب منخفضة التكلفة لتحسين الشفافية في أسواق الائتمان.

- ويبدو أن الابتكار المالي قد عزز قدرة البنوك على تحويل المخاطر خارج ميزانياتها العمومية، وليس قدرتها على اجتناب إعادتها إلى الميزانيات العمومية مرة أخرى. ويعني ذلك أن الهيئات الرقابية وهيئات التصنيف الائتماني ينبغي أن توجه مزيدا من الاهتمام في تقييمها للسلامة وكفاية رؤوس الأموال المصرفية إلى مخاطر القروض غير المدرجة في الميزانية العمومية.

- وقد ازداد تعرض البنوك لمخاطر السيولة بسبب تزايد اعتمادها على أسواق الأوراق المالية في الحصول على التمويل. وعلى الهيئات التنظيمية مراعاة هذه الحقيقة الجديدة في تقييماتها للسيولة الإلزامية.

- وفي بعض المجالات، وعلى الأخص في أسواق القروض العقارية، تكشف الأزمة ضرورة تحسين توعية المستهلك وحمايته، وتبسيط متطلبات الإفصاح. فينبغي ألا ننسى أن أكثر

من وقعوا ضحية هذه الأزمة حتى الآن هم من غُرِر بهم لشراء مساكن لا قِبل لهم بدفع ثمنها، وهم الآن يفقدون هذه المساكن.

- وقد برهنت الأزمة أيضا على أهمية التنسيق بين الهيئات الرقابية والتنظيمية والبنوك المركزية ووزارات المالية، كما أوضحت الحاجة إلى تبسيط البنية التحتية للعمل التنظيمي في بعض البلدان.

٨- ولعل الأهم من ذلك كله هو أن الأزمة تكشف النقاب عن نطاق العولمة المالية ومخاطرها. فالتعرض للخطر لم يقتصر على منشئي سندات الدين في الولايات المتحدة، وإنما امتد إلى البنوك في ألمانيا والمملكة المتحدة، والمقترضين في أوروبا الشرقية، وأخيرا المصَدرين في آسيا وإفريقيا. ويشير هذا إلى الأهمية القصوى التي تُعلق على تعاون جميع الأطراف في قضايا الأسواق المالية. فمن الممكن لبضعة بلدان أن تتضافر وتتوصل إلى بعض التغييرات التنظيمية اللازمة، ولكن من غير المرجح أن تتمكن هذه البلدان من التوصل إلى أفضل الحلول من منظور عالمي، لأنها لا تمثل كل البلدان المتأثرة بالأزمة. وبغير المشاركة والشعور بالملكية من كل البلدان التي ستلتزم بالتنفيذ، فإن ترجمة حتى أفضل المقترحات صياغةً إلى واقع عملي سوف تكون مهمة بالغة الصعوبة.

٩- ومن هنا تتضح أهمية دور الصندوق، إلى جانب الهيئات الأخرى متعددة الأطراف التي تمتلك الخبرة الفنية اللازمة. فالصندوق يضم أعضاء من جميع أنحاء العالم، وهو ما يجعله منبرا لعقد المناقشات متعددة الأطراف ويضفي الحجية المطلوبة على النتائج التي تخلص إليها. ولدينا الأدوات اللازمة أيضا ـ من مشاورات المادة الرابعة إلى برامج تقييم القطاع المالي ـ حتى نقدم الرؤية اللازمة للقضايا الاقتصادية والمالية. ولدينا خبراء الصندوق الذين يقومون بعملهم على أساس من الاستقلالية ويمتلكون قاعدة معرفية متنامية تتضح في تحذيرهم من مخاطر الأسواق المالية الأخيرة قبل ظهور المشكلات. وقد كانت أزمة أسواق الائتمان بمثابة اختبار لصلابة النظام المالي الدولي، ومن المرجح أنها تخبئ لنا مزيدا من الاختبارات. ولكن إذا تعلمنا منها، وإذا تعاونا في تطبيق ما استقيناه من دروس، فسوف نخرج من الأزمة أكثر قوة من ذي قبل.

صندوق متغير في عالم متغير

١٠- اسمحوا لي الآن أن أنتقل للحديث عن كيفية تغير الصندوق حتى يفي باحتياجات عالمنا المتغير. إن الآثار الانتشارية الدولية التي ترتبت على أزمة أسواق الائتمان لهي دلالة على التحديات التي تصاحب زيادة الاندماج الاقتصادي والعولمة المالية. وإذا كان لنا أن نتصدى لهذه التحديات، يتعين علينا النظر في كثير من القضايا الاقتصادية في سياق متعدد الأطراف. ومن هذه القضايا مراقبة وتنظيم الأسواق المالية، والاختلالات العالمية، ومنع وقوع الأزمات، والحد من الفقر، والإصلاح التجاري، وشيخوخة السكان، والاستجابة لتغير المناخ. وفي كل من هذه القضايا، لا يمكن لمجموعة من البلدان أن تفرض تغييرات بمفردها، وينبغي أن تتحمل كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة ما عليها من مسؤوليات.

١١- وبوسع الصندوق، إذا كان وثيق الصلة بالاحتياجات ومتمتعا بالمشروعية، أن يقدم مساهمات مؤثرة في كل هذه المجالات. يجب على الصندوق أن يقف على أهبة الاستعداد لمساعدة بلداننا الأعضاء في جني ثمار العولمة المالية واحتواء تكاليفها، وعليه مساعدتها أيضا في العمل معا لمعالجة المشكلات الأكثر احتياجا للحلول متعددة الأطراف. ومن هنا تأتي الأهمية البالغة لبرنامج الإصلاح الذي نقوم بتنفيذه؛ إذ لا بد لنا من التغيير والتطور لمواكبة عالمنا المتغير. واسمحوا لي أن أحدثكم الآن قليلا عن كيفية تطور الصندوق وعن بعض التحديات التي سيواجهها في المرحلة المقبلة فيما يتصل بالحصص والأصوات، والرقابة، ومنع وقوع الأزمات، وقضايا الأسواق المالية، وعملنا في البلدان منخفضة الدخل، وعملنا في صياغة نموذج لدخل الصندوق على أساس قابل للاستمرار.

١٢- وسوف أبدأ بالإصلاحات التي نقوم بها في الحصص والأصوات. فإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق أشبه بسباقات العدْو لمسافات طويلة، وما هو بالعَدْو السريع، والأشواط التي قطعناها خلال العام المنصرم ليست بالحجم الذي ينص عليه قرار مجلس محافظي الصندوق الصادر في سنغافورة عام ٢٠٠٦. ولكنها أشواط بالغة الأهمية. فقد أصبح هناك تقارب متزايد بين البلدان الأعضاء حول العناصر المهمة في صيغة الحصص الجديدة، وخاصة حول ضرورة أن يكون لإجمالي الناتج المحلي المقيس بتعادل القوى الشرائية دور في الإصلاح. والأهم من ذلك أن هناك

توافقا في الآراء حول الحاجة إلى تحول في الأنصبة التصويتية لصالح البلدان الصاعدة والنامية ككل؛ وقد توصلنا أيضا في اليومين الماضيين إلى اتفاق بأن تكون الزيادة الكلية في الحصص بواقع ١٠%، وأكدنا ضرورة زيادة الأصوات الأساسية بما لا يقل عن الضِعف لحماية مركز البلدان منخفضة الدخل. كل هذه سمات جوهرية نحتاجها في إصلاح الحوكمة للحفاظ على مشروعية الصندوق. وبطبيعة الحال، ينبغي الآن استكمال عملية الإصلاح، كما ينبغي ألا نستهين بما ينطوي عليه الإصلاح من تحديات أو ما يتطلبه من التزامات. ولكنني أعتقد أن البلدان الأعضاء ستكون على مستوى التحدي القادم. فقد أبديتم التزامكم بالإصلاح في سنغافورة، وأبديتم ذات الالتزام في اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية منذ يومين. ويمكنكم إبداء نفس الالتزام مرة أخرى. فعند عودتكم إلى واشنطن بعد اثني عشر شهرا، يمكنكم أن تجعلوا الصندوق أول مؤسسة متعددة الأطراف تستكمل عملية إصلاح رائدة في نظام حوكمتها.

١٣- أنتقل الآن إلى الحديث عن الرقابة. وأود أن أهنئ خبراء الصندوق ومجلسه التنفيذي على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شهر يونيو بشأن قرار الرقابة الجديد. فالقرار الجديد هو أول تعديل جوهري لإطار الرقابة منذ ٣٠ عاما تقريبا، وأول بيان شامل لسياسة الصندوق يُعنى بالعمل الرقابي. ويؤكد القرار مجددا ضرورة تركيز أعمال الرقابة على صلاحيات الصندوق الأساسية ـ وهي تشجيع الاستقرار الخارجي للبلدان الأعضاء. ويؤكد القرار مجددا المركز المحوري الذي يحتله تحليل أسعار الصرف، وهو مجال نكثف فيه الجهود على نحو مطرد. وأنا أدرك أن إبلاغ الأطراف المعنية بما تخلص إليه تحليلاتنا لمواطن الضعف ولأسعار الصرف ينطوي في بعض الأحيان على الإفصاح عن حقيقة مزعجة. ولكننا علينا القيام بهذه المهمة، مع كل الاحترام الواجب للطابع المعقد والحساس الذي تتسم به القضايا ذات الصلة.

١٤- وقد شهد العام الحالي أيضا نجاح استكمال أول مشاورات متعددة الأطراف. وساعدت هذه العملية في توضيح نوايا الأعضاء بشأن التدابير الرامية إلى تخفيض الاختلالات العالمية. ويمكن الاستعانة بها أيضا في تناول قضايا أخرى ذات اهتمام متعدد الأطراف. ومن هذا المنطلق فهي تمثل أداة جديدة مهمة لبلداننا الأعضاء.

١٥- وقد بذلنا جهدا كبيرا في تصميم أداة جديدة للإقراض دعما لمنع وقوع الأزمات، وسماتها الأساسية هي تلقائية الاستخدام، وتركيز صرف جانب كبير من الموارد في البداية، وإتاحة مستوى مرتفع من موارد الصندوق. غير أننا لم نتوصل حتى الآن إلى توافق كاف بين آراء البلدان الأعضاء يضمن لنا أن الأعضاء سوف يستعينوا بها حال توافرها. وينبغي ألا يغفل الأعضاء عن هذه الأداة. فأزمات الأسواق الصاعدة لم تطوها صفحات التاريخ بعد، وسوف نخطئ لو أجلنا اتخاذ قرار بشأن أداة ضرورية حتى تصبح الأزمة حقيقة واقعة.

١٦- ويواصل الصندوق تعميق جهوده المتعلقة بقضايا الأسواق المالية. وفي هذا المسعى، أفدنا من العمل الذي قامت به "لجنة ماكدونو"، وأود بهذه المناسبة أن أقدم الشكر مرة أخرى إلى بيل ماكدونو وزملائه على ما بذلوه من جهود. وقد كثفنا مشاركة المتخصصين في شؤون الأسواق المالية في بعثات مشاورات المادة الرابعة، وتسعى إدارات الصندوق المعنية بشؤون المناطق الجغرافية إلى تعزيز قدراتها في معالجة القضايا المالية وإبراز هذه القضايا فيما تصدره من تقارير. ونواصل السعي لتحسين أدوات الصندوق التحليلية المستخدمة في قياس مواطن ضعف الأسواق المالية. وكل هذه التغييرات تنعكس في زيادة الطلب على المساعدة الفنية من الصندوق وعلى تطبيق "برامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) والتحديثات اللاحقة للبيانات التي تخلص إليها هذه البرامج.

١٧- ولا زلنا نعمل منذ فترة على تحسين مواضع التركيز في عملنا المعني بالبلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك تحسين توقعاتنا لتدفقات المعونة إلى هذه البلدان والتأكد من توافر الحيز المالي اللازم لهذه البلدان حتى تتوسع في برامجها الاجتماعية، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. وقد عززنا مساعداتنا الفنية عالية القيمة، وشمل ذلك افتتاح مركز ثالث للمساعدة الفنية في إفريقيا هذا العام. ونعمل أيضا على تعميق التعاون مع البنك الدولي في المجالات المهمة لتشجيع زيادة النمو والحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. ونستعين في سياق هذا العمل بما قامت به اللجنة التي ترأسها بيدرو مالان، وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر له ولزملائه مرة أخرى على كل جهودهم المهمة في هذا الخصوص.

١٨- وأخيرا، لقد بلغنا الآن مرحلة متقدمة للغاية في تصميم نموذج الدخل الجديد للصندوق وفي التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. فهناك قبول تام حاليا لضرورة إنشاء نموذج جديد، وتوافق عام كبير في الآراء بشأن تفاصيل هذا النموذج. وقد أفدنا في هذا الخصوص من مشورة وتحليلات اللجنة الخارجية برئاسة "أندرو كروكيت"، وأود بهذه المناسبة توجيه شكر خاص لأندرو وزملائه لجهودهم في هذا الخصوص. وعلى جانب النفقات، نفذنا نظام الميزانية متوسطة الأجل ووضعنا ميزانية تحقق خفضا في النفقات الحقيقية بمقدار ٦% على مدار السنوات الثلاثة القادمة. ونحتاج الآن للتوصل إلى توافق في الآراء حول السياسات التي سيرتكز عليها الدخل والإنفاق في المستقبل. وكلنا مستعدون، من إدارة عليا وخبراء في الصندوق، لطرح مختلف السيناريوهات الممكنة. ويحدوني الأمل في أن تكون البلدان الأعضاء مستعدة أيضا لاتخاذ القرارات اللازمة حتى تبقى المؤسسة على مسار مالي سليم.

الختام

١٩- اسمحوا لي الآن أن اختتم كلمتي ببضع ملاحظات شخصية. لقد شُرفت بالعمل مديرا عاما للصندوق طوال الأعوام الثلاثة ونصف العام الماضية، وأعتبر ذلك من أسمى درجات التشريف التي حظيت بها في حياتي. وبطبيعة الحال، مدير عام الصندوق لا يملك الصندوق، وإنما يشرف على شؤونه لفترة من الزمن، وفي أفضل الأحوال يساعد مجموعة من الخبراء المخلصين والأعضاء الملتزمين على العمل في اتساق وتجانس. وفي اعتقادي أن الإصلاحات التي بدأناها في ظل الاستراتيجية متوسطة الأجل هي جزء من عملية تطوير بدأت قبل مجيئي إلى الصندوق وسوف تستمر بعد خروجي منه. وتبدو قدرة الصندوق على التطور في كيفية تغيير ذاته استجابة لتغير العالم في ظل العولمة المالية. وتبدو هذه القدرة أيضا في استعداده لوضع برنامج للإصلاح والتزامه به، وسلاسة تعامله مع التغيير الذي طرأ على منصبي المدير العام ورئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في غضون الشهرين الماضيين. واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة فأهنئ رجلا يأتي إلينا بمواهبه الاستثنائية وطاقته الفائقة وأرحب به في هذه الاجتماعات السنوية وفي صندوق النقد الدولي. اسمحوا لي أن أرحب بخليفتي دومينيك ستراوس- كان. ويسرني أيضا أن أتقدم بالتهنئة والترحيب إلى توماسو بادوا-سكيوبا الذي ترأس اجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بفعالية واقتدار في اليومين الماضيين. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أوجه الشكر والتهنئة إلى غوردن براون، صاحب الموهبة الفذة الذي شغل منصب رئيس

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لنحو عقد كامل، والذي أصبح الآن رئيس وزراء بلاده، المملكة المتحدة.

٢٠- ولقد حظيت خلال فترة عملي مديرا عاما للصندوق بصداقة ودعم عدد كبير من الناس. وأود توجيه الشكر لزملائي في إدارة الصندوق العليا خلال السنوات الماضية: آن كروغر، وجون ليبسكي، وأغستين كارستينز، وموريللو بورتوغال، وتاكاتوشي كاتو على الصداقة التي أحاطوني بها وعلى إخلاصهم في عملهم؛ وأتقدم بالشكر أيضا لزملائي في البنك الدولي جيم ولفنسن، وبول وولفويتس، وبوب زوليك. وأود أشكر أيضا المجلس التنفيذي الذي اختارني ومنحي تأييده. ولكنني أود بصفة خاصة أن أوجه الشكر لموظفي الصندوق الذين يتمتعون بمستوى فائق من الإخلاص للصندوق وللمهام المفوضة إليه. وقد يبدو للأطراف الخارجية في بعض الأحيان أن موظفي المؤسسات الدولية مقاومون للتغيير. ولكن ذلك لا يصدق على موظفي الصندوق. ففي كل مرة طلبت منهم التغيير كانوا على مستوى التحدي الذي يصاحبه بالضرورة. بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فكانوا أنفسهم محركا للتغيير داخل المؤسسة. وأود أن أتوجه بالشكر إليكم أيضا، السادة المحافظين، على دعمكم لي، وأطلب إليكم تقديم الدعم المتواصل للصندوق بالاتفاق على القضايا المهمة كقضيتي الحصص والدخل، مثلما اتفقتم في سنغافورة منذ عام، ومثلما اتفقتم كمؤسسين للصندوق منذ ٦٣ عاما.

٢١- ولكم مني جزيل الشكر.